

(قرار وزاري رقم 3811 لسنة 2016)**بشأن: التفتيش على المنشآت وضبط المخالفات**

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

- بعد الاطلاع على القانون رقم 23/1968 بشأن نظام قوة الشرطة وتعديلاته.

- وعلى القانون رقم 61 لسنة 2015 في شأن تنظيم وتركيب كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية.

- وعلى كتاب وكيل الوزارة المساعد لشئون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات رقم 2578 المؤرخ 23/10/2016 ومرفقاته .

- وبناء على عرض وكيل الوزارة .

قرر**مادة (1)**

يكون للآتي أسماؤهم التابعين للإدارة العامة للأنظمة الأمنية حق ضبط المخالفات المنصوص عليها في القانون رقم 61 لسنة 2015 في شأن تنظيم وتركيب كاميرات وأجهزة المراقبة الأمنية المشار إليه وسلم في سبيل نفيه أصلحهم لذوي المسبق والمتبقي وضبط المواد موضوع المخالفات وعمليات خاضر الازمة وإحالتها إلى جهة التحقيق المختصة

mesferlaw.com

وهم:

1 - العميد/ إسماعيل راشد الياسين

2 - العقيد/ وليد علي مال الله

3 - العقيد/ عبدالعزيز محمد العليوي

4 - العقيد/ راشد عط الله الرشيد

5 - المقدم/ عبدالله سعود باقر

6 - المقدم/ بدر أحمد الخضر

7 - المقدم/ مشاري خالد الجاسم

8 - المقدم/ صالح عزيزي العنزي

9 - المقدم/ ناصر حمدان الخدة

10 - المقدم/ حمد أحمد الجراح

11 - الرائد/ علي حسين الحزام

12 - الرائد/ مبارك عثمان الرومي

13 - الرائد/ محمد فوزي المزيد

14 - الرائد/ عبدالله مریخان العجمي

15 - الرائد مهندس/ فهد سالم القبلاي

16 - النقيب حقوقى / عبدالله صالح الريبعه

17 - النقيب مهندس/ عبدالله عدنان الصقر

18 - النقيب/ عبدالوهاب محمود الرفاعي

19 - ملازم أول/ علي عبدالله يوخرما

20 - ملازم أول/ صالح عبدالله المصران

21 - ملازم أول حقوقى/ مشعل عماش المطيري

22 - ملازم أول مهندس/ نوفاف فائز المطيري

مادة (2)

على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية

محمد خالد الحمد الصباح

صدر في: 6 صفر 1438 هـ

الموافق: 6 نوفمبر 2016 م